

الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

ممن : الثلاثاء ١٣ رجب سنة ١٤٠٨ هـ الموافق ١ آذار سنة ١٩٨٨ م العدد ٣٥٣٥

الفهرس

صفحة

٤٥٨	نظام رقم ١٣ لسنة ١٩٨٨ نظام معدل لنظام صندوق الادخار لموظفي الحكومة غير المصنفين
٤٦٠	اعلان بطلان قانون مؤقت صادر من رئيس الوزراء
٤٦٠	امر دفاع صادر من رئيس الوزراء
٤٦١	تعليمات الانتفاع من مشاريع دائرة التطوير الحضري
٤٦٣	تعليمات الادخار في صندوق اسكان المتقاعين من مشاريع التطوير الحضري

كل من اشعل

## عن الحسن بن طاهر نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٣

نظم بوضع النظام الآتي : —

نظام رقم ١٣ لسنة ١٩٨٨

نظام معدل لنظام صندوق الادخار لموظفي

الحكومة غير المصنفين

المادة ١ — يسمى هذا النظام « نظام معدل لنظام صندوق الادخار لموظفي الحكومة غير المصنفين لسنة ١٩٨٨ » ،  
ويقرا مع النظام رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل  
كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — تعدل المادة ٣ من النظام الاصلي بالغاء ما ورد فيها والاستعاضة عنه بالنص التالي : —

١ — مع مراعاة احكام الفقرتين (ب) ، (ج) من هذه المادة تسري احكام هذا النظام على الموظفين القائمين  
على راس عملهم عند العمل باحكام هذا النظام والمذكورين تاليا : —

١ — الموظفين غير الخاضعين للتقاعد من غير الموظفين غير المصنفين والموظفين بعتود غير  
الخاضعين للتقاعد بموجب عقود استخدامهم .

٢ — الموظفين برواتب مقطوعة المدرجة وظائفهم في الجدول الملحق بنظام تشكيلات الوظائف في  
الوزارات والدوائر الحكومية .

٣ — الموظفين في المؤسسات الرسمية العامة غير الخاضعين لانتظمة ادخار خاصة بمؤسساتهم .

ب — لا تسري احكام هذا النظام على اي شخص من الاشخاص المنصوص عليهم في الفقرة (ا) من  
هذه المادة اذا تم تعيينه في اي وزارة او دائرة حكومية او مؤسسة رسمية عامة بعد العمل باحكام  
هذا النظام .

ج — لا تسري على موظفي المؤسسات الرسمية التي تطبق أنظمة او احكام او تعليمات خاصة  
بالادخار احكام تلك الأنظمة او التعليمات على من يعين فيها بعد نفاذ احكام هذا النظام

المادة ٣ — تعدل الفقرة (ا) من المادة ٤ من النظام الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها : —  
( على ان يتحمل الصندوق نفقات جهات ادارته ) .

## الحسن بن طلال

١٩٨٨/٢/١٣

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون الزراعية	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم د. سامي جوده	رئيس الوزراء وزير الدفاع زييد الرفاعي
المهندس خالد الحاج حسن	وزير الزراعة	د. سامي جوده	وزير العمل والتربية الاجتماعية رشيد عريقات
وزير شؤون الارض المحتلة وزير الخارجية بالوكالة مروان دودين	وزير المالية	د. هاشم الخطيب	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط
وزير الاعلام	وزير الطاقة والتروة المعدنية	د. هاشم الخطيب	وزير التعليم العالي
د. هاني الخصاونه	د. هاشم الخطيب	د. هاشم الخطيب	د. ناصر الدين الاسد
وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير المياه والري	وزير الداخلية
د. طاهر كنعان	د. زيد حمزه	المهندس احمد بخقان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان	المهندس شفيق الزوايده	رجالي الدجاني
د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده	وزير السياحة	وزير الثقافة والاثاث القومي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة والتبوين	د. محمد الحوري	د. محمد الحوري
د. فايز الطراونه	حبيدي الطباع	زهر المجلوني	د. محمد الحوري

كل من أشعل

اعلان  
بطلان قانون مؤقت  
صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة القانون المؤقت رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ المعدل لقانون صندوق الزكاة المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٠٤٣ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١/٢ بسبب ان ما ورد فيه قد ادخل في صلب القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٨ قانون صندوق الزكاة ، فقد صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٧١١٩ تاريخ ١٩٨٨/١/٣٠ التضمن اعلان بطلان القانون المذكور اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

١٩٨٨/٢/١٦

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

امر دفاع

رقم ١ لسنة ١٩٨٨

استنادا لاحكام المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ ، أمر بتعديل الاعمال التي تتقاضاها شركة مصفاة البترول الاردنية لقاء الفحص والاستبدال من ١٥ فلسا للأسطوانة الواحدة لتصبح ٢٠ فلسا للأسطوانة الواحدة ، على ان تشمل عملية الاستبدال هذه جميع الاسطوانات غير الصالحة التي لا تجتاز الفحص الفني او الاسطوانات ذات الانزعاج او الاعوجاج غير الطبيعي ، ولا يشمل ذلك الاسطوانات المخالفة للمواصفات الاردنية او الملحومة خارج المصفاة او الداخلة الى البلاد على مسؤولية مستورديها ، وعلى ان لا يترتب على هذا التعديل اي تكاليف اضافية على المستهلك او حقوق او تمويلات لاي من الطرفين المصفاة او الموزعين .

١٩٨٨/٢/٢١

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

تعليمات الانتفاع من مشاريع دائرة التطوير الحضري صادرة استنادا للمفكرة (و) من المادة ٦ من  
نظام تنظيم وإدارة دائرة التطوير الحضري رقم ٤ لسنة ١٩٨٦

مادة ١ :

تسمى هذه التعليمات ( تعليمات الانتفاع من مشاريع دائرة التطوير الحضري ويعمل بها اعتبارا من تاريخ ١٩٨٨/٢/١٠ ) .

مادة ٢ :

يكون للكلمات والمعارف التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت الغرنية على غير ذلك .

الدائرة	:	دائرة التطوير الحضري
المجلس	:	مجلس ادارة الدائرة
المدير العام	:	مدير عام الدائرة
المشروع	:	اي مشروع من مشاريع الدائرة
المنتفع	:	كل شخص طبيعي او معنوي ينتفع من اي مشروع من مشاريع الدائرة .

مادة ٣ :

تشكل في الدائرة لجنة من ثلاثة من كبار موظفيها تسمى لجنة اختيار المنتفعين ولجنة الاستعانة بممثلين من الهيئات المحلية حسبما تراه مناسبة .  
تتولى اللجنة دراسة طلبات الانتفاع واعداد جداول باسماء المؤهلين للانتفاع يشكها النهائي تمهيدا لمعرضها على المدير العام للتصديق عليها .

مادة ٥ :

- شروط الانتفاع :
- ١ - يتم الانتفاع من القطع السكنية للمقيمين في مواقع التطوير وفقا للشروط التالية :
    ١. ان يكون المنتفع اردني الجنسية او يوافق مجلس الوزراء على تملكه .
    ٢. ان يكون مقيما في منطقة المشروع
    ٣. ان يكون ربا لاسره او معيلا لها ، ويجوز للمجلس في حالات خاصة استثناء بعض المنتفعين لاسباب انسانية .
  - ب - يتم الانتفاع من الوحدات السكنية في مشاريع الاسكان الجديدة وفقا للشروط التالية :
    ١. ان يكون المنتفع اردني الجنسية او يوافق مجلس الوزراء على تملكه اذا كان مقيما في مواقع التطوير .
    ٢. ان لا يكون المنتفع او زوجه او اي فرع من فروعها المعلن شرعا ممتلكا لارض صالحة للبناء او مسكن ملائم مشيد ب مواد بناء دائمة في منطقة المشروع ويستثنى من ذلك المالكون لحصص مشاعية في اراضي زراعية او المالكون لحصص مشاعية في مسكن يتمخر افرازه
    ٣. ان يكون المنتفع مقيما في منطقة المشروع لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .
    ٤. ان لا يكون المنتفع او زوجه قد انتفع من طريق التملك بشروع عام للاسكان من اية جهة كانت .
    ٥. ان يكون دخل الاسرة الشهري الكابل لا يزيد عن ٢٢٠ دينار كحد اعلى ولا يقل عن ٨٠ دينار كحد ادنى .

كل من اطلع

٦. يمكن قبول حد أدنى أقل من ٨٠ دينار شهريا إذا اثبت طالب الانتفاع توفر مخدرات مالية تمكنه من دفع قيمة الدفعة الاولى .
٧. يعاد النظر في الحدين الأدنى والأعلى سنويا .

## مادة ٦ :

الحالات التي لها الأولوية في الانتفاع .

- الذين هدمت مساكنهم في مناطق التطوير الحضري أو التي اقتضت أعمال التنظيم هدمها نتيجة لتعدد الخدمات العامة أو إعادة توحيد القطع أو لتنظيم ممرات وشوارع .
- الذين يقيمون على قطع صغيرة في مناطق التطوير ولا يسمح التنظيم بإفرازها لصغر مساحتها أو قطع غير منتظمة الشكل ويصعب استغلالها بشكل معقول .
- الذين يقيمون على قطعة يعيش عليها أكثر من أسرة في مناطق التطوير ويصعب إفرازها لتداخل المباني المقامة عليها من قبلهم .
- الأسرة المركبة التي يرغب أبناؤها بمعاشرة أسرهم بالانفصال عن مسكن الوالدين لمسكن منفصل لتخفيف الكثافة السكانية في مناطق التطوير .
- المستاجر الذي يقيم على نفس القطعة مع مالك البناء في مواقع التطوير ويرغب في الانتفاع بمشروع الإسكان الجديدة ولا يملك منزلا أو أرضا في موقع التطوير .
- الغيبون خارج مواقع التطوير وضمن حدود المجالس المحلية .
- الذين تقرر المجالس المحلية هدم مساكنهم المقامة على أرض معتدى عليها أو لغايات التنظيم .
- الأسر التي تقطن في سعة تجاري الأودية وتواجهها السيول .
- الأسر التي تتعرض للكوارث الطبيعية الأخرى والتي يتعذر عليها تأمين مسكن بديلة .
- المخرون في صندوق ادخار اسكان المتنفعين من مشاريع الدائرة .

## مادة ٧ :

للمجلس في الحالات الاستثنائية التي يقتنع بها أن يسمح لأي منافع في مواقع التطوير لمقتبلك أكثر من قطعة بناء على تنسيب من المدير العام .

## يوسف حمدان الجبر

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

رئيس مجلس إدارة دائرة التطوير الحضري

## تعليمات الادخار في صندوق اسكان المتنفعين من مشاريع التطوير الحضري

صادرة بمقتضى المادة ٨/هـ من نظام تنظيم وإدارة دائرة التطوير الحضري رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٦ .

## مادة ١ -

تسمى هذه التعليمات ( تعليمات الادخار في صندوق اسكان المتنفعين من مشاريع التطوير الحضري ) ويعمل بها اعتبارا من تاريخ ١٩٨٨/٢/١٠ .

## مادة ٢ -

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه إلا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

الدائرة	دائرة التطوير الحضري
المجلس	مجلس إدارة الدائرة
المدير العام	مدير عام الدائرة
اللجنة	لجنة إدارة الصندوق المشكلة وفقا لهذه التعليمات
المنتفع	كل شخص طبيعي ينتفع من أي مشروع من مشاريع الدائرة
الوحدة السكنية أو العقار	أي قطعة أرض في أي مشروع من مشاريع الدائرة سواء كان مقاما عليها بناء أم لا أو شقة في بناء مكون من عدة شقق
كلفة الوحدة السكنية أو العقار	كلفة بناء الوحدة السكنية أو العقار والمرافق التابعة لها وما يصيب الوحدة السكنية من ثمن مساحة الأرض المقام عليها البناء .

## مادة ٣ -

يؤسس في الدائرة صندوق يسمى ( صندوق ادخار اسكان المتنفعين من مشاريع الدائرة ) ويهدف الى تشجيع الادخار للأغنيين في الانتفاع بمسكن المشاريع التي تبني الدائرة تنفيذها وذلك بهدف الحصول على وحدة سكنية أو عقار واستقبال المبالغ التي يرفقون بتوفيرها شهريا لحين تخصيص الوحدة السكنية أو العقار لهم وكذلك منح قروض للمدخرين في الصندوق وفقا لهذه التعليمات .

## مادة ٤ -

تتولى إدارة الصندوق لجنة تسمى ( لجنة إدارة صندوق ادخار اسكان متنفعي التطوير الحضري ) تشكل على النحو التالي :

١. نائب المدير العام	رئيسا
٢. المدير المالي	عضوا
٣. مدير الإهلاك والتسويق	عضوا

## مادة ٥ -

تتولى اللجنة القيام بالمهام والصلاحيات التالية :

أ - اقتراح السياسة العامة للصندوق .

ب - وضع مشروع الموازنة السنوية للصندوق .

ج - دراسة طلبات القروض ورفع التوصيات المناسبة بشأنها .

د - النظر في أي أمور أخرى تتعلق بطبيعة عمل الصندوق .

هـ - اقتراح أسعار الفوائد على المدخرات وأسعار الفوائد على القروض ومدها وشروطها الأخرى وعرضها على المجلس لاتخاذها كلما دعت الحاجة لذلك .

#### مادة ٦ : شروط الاشتراك في الصندوق .

أن تطبق على المدخر الذي يرغب في الاشتراك في الصندوق تعليمات الانتفاع المعمول بها في الدائرة باستثناء شرط الأقامة فتكون لغايات الادخار لمدة عام واحدة .

#### مادة ٧ -

شروط الانتفاع للمدخرين في الصندوق : -

- أ - يكون الاشتراك في الصندوق ضمانة للمدخر لحصوله على وحدة سكنية شريطة انطباق شروط الانتفاع من الوحدات السكنية المعمول بها في الدائرة عليه .
- ب - يجب أن لا يقل حجم المدخرات لأي مدخر عن ٣٣٪ من قيمة الوحدة السكنية أو العقار حتى يصبح مؤهلاً للحصول عليه .
- ج - في حالة تساوي شروط الانتفاع وحجم المدخرات فتجرى قرعة بين المتنافسين .
- د - لا يجوز أن تقل مدة حساب الإيداع في الصندوق عن ثلاث سنوات منذ بداية أول دفعه .
- هـ - ينسخ وجوباً عقد الادخار في الصندوق إذا قام المنتفع صاحب الحساب بسحب جزئي أو كلي خلال مدة الادخار للمبالغ المالية المودعة من قبله لغايات الانتفاع من مشاريع الدائرة .
- و - لا يجوز لأي منتفع أن يفتح باسمه أكثر من حساب ادخار واحد .

#### مادة ٨ -

يلتزم راغب الادخار بما يلي :

- أ - فتح حساب ادخار سكني لدى الصندوق ينظم هذا الحساب على شكل عقد كتابي بين المدخر والدائرة .
- ب - تحويل ما نسبته ٢٠٪ من دخله الشهري كحد أدنى إلى حسابه في الصندوق شريطة أن لا يقل مبلغ التحويل من ٢٥ ديناراً شهرياً .

#### مادة ٩ -

في حالة عدم توفر وحدات سكنية أو عقار لتسليمها للمدخرين المؤهلين لذلك فيحق للمنتفع سحب مدخراته مع الفوائد المتحققة عليها إذا رغب في ذلك . أما إذا رغب في الانتفاع من المشروع فعليته الالتزام باستمرار الادخار شهرياً وفق هذه التعليمات لضمان حقه في الحصول على وحدة سكنية أو عقار من مشاريع الدائرة مع إعطائه الأولوية في الانتفاع .

#### مادة ١٠ -

تمنح القروض للمدخرين بقصد استكمال دفع قيمة العقار أو الوحدة السكنية أو تحسينها بقرار من المدير العام بناء على توصية اللجنة على أن لا يتجاوز قيمة القرض لأي مدخر عن ( تسعة المبالغ المدخرة ) .

#### مادة ١١ -

يجوز للدائرة توفير القروض وتحصيلها إما بواسطة أجهزتها الخاصة أو بالتعاون مع الجهات الممولة التي يحددها المجلس .

#### مادة ١٢ -

للجنة الحق في اتخاذ جميع الإجراءات القانونية بحق المتخلفين عن تسديد القسط الشهري المستحق لأي سبب من الأسباب وذلك وفقاً لنصوص المرسوم المبرمة بين الصندوق والمدخر .

#### مادة ١٣ -

تنظم اللجنة الوثائق الخاصة بالانتفاع من الصندوق وشروطها وحقوق والتزامات كل من الصندوق والمدخر ويعمل بها بعد إقرارها من قبل المدير العام .

#### مادة ١٤ -

تعتبر أموال الصندوق من الأموال الأميرية وتسري عليها وعلى تحصيلها قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به .

#### مادة ١٥ -

يفقد المنتفع المدخر حقه في الانتفاع من مشاريع الدائرة إذا خالف أي بند من بنود هذه التعليمات و/أو أية تعليمات لاحقة لها و/أو أية تعليمات تحل محلها .

يوسف حمدان الجبر

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

رئيس مجلس إدارة دائرة التطوير الحضري

هذا من الأعمال